

اعلان

عودة

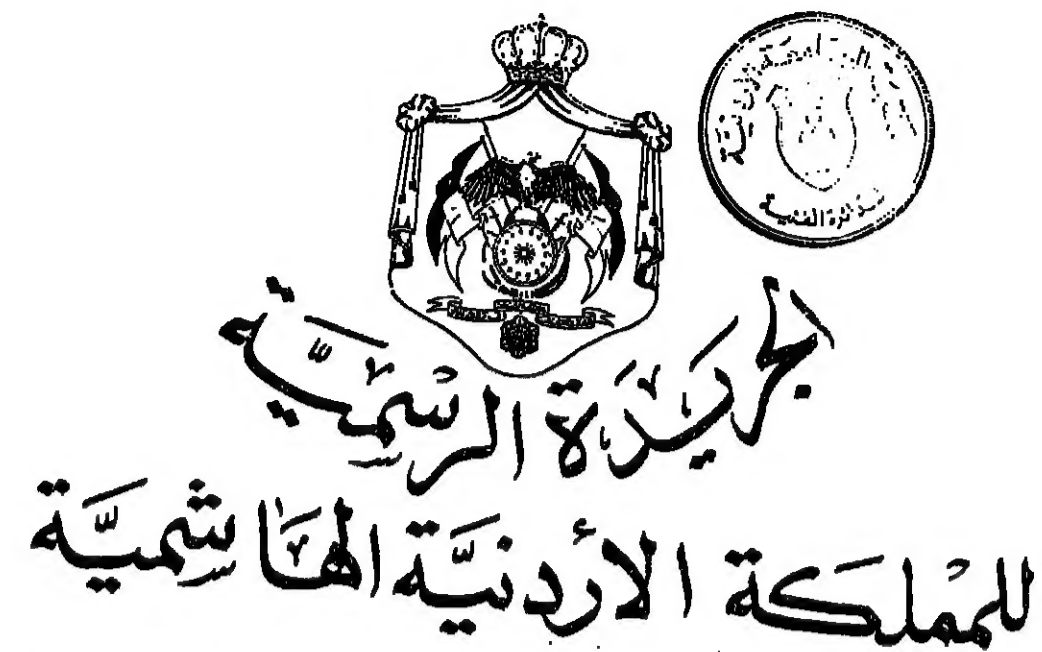
حضرة صاحب الجلالة الهاشمية الملك المعظم

الى عاصمة ملاكه السعيد

عاد بيمين الله ورعايته حضرة صاحب الجلالة الهاشمية الملك الحسين المعظم الى عاصمة ملكه
السعيد من سفرته الميمونة الى خارج المملكة الاردنية الهاشمية يوم الخميس الواقع في
١٩٨٩/٢/١٦

١٩٨٩/٢/١٨

رئيس الوزراء
زيد الرفاعي



للجمهورية العربية
للمملكة الاردنية الهاشمية

عمان : الاثنين ١٤ رجب سنة ١٤٠٩ هـ الموافق ٢٠ شباط سنة ١٩٨٩ م . العدد ٣٦٠٩

قانون مؤقت رقم (٨) لسنة ١٩٨٩

قانون تصديق اتفاقية تأسيس مجلس التعاون العربي

مديرية المطابع العسكرية

هكذا من المأهل

نحن الحسين الأول ملك المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى الفقرة ١ للمادة ٩٤ من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٨/٢/١٩٨٩

نصادق بمقتضى المادة ٣١ من الدستور على القانون المؤقت الآتي ونأمر بإصداره ووضع موضع التنفيذ المؤقت، وإضافته إلى قوانين الدولة على أساس عرضه على مجلس الأمة في أول اجتماع يعقده :-

قانون مؤقت رقم ٨ لسنة ١٩٨٩

قانون تصديق اتفاقية تأسيس مجلس التعاون العربي

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون تصديق اتفاقية تأسيس مجلس التعاون العربي لسنة ١٩٨٩) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

المادة ٢ - تعتبر الاتفاقية الملحق بهذا القانون المعقودة في بغداد بتاريخ ١٠ رجب لسنة ١٤٠٩ هجرية الموافق ١٦ شباط لسنة ١٩٨٩ ميلادية بين كل من المملكة الأردنية الهاشمية والجمهورية العراقية والجمهورية مصر العربية والجمهورية العربية اليمنية صحيحة ونافذة بالنسبة لجميع الغايات المتوخاه منها والنصوص عليها فيها.

المادة ٣ - رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون.

١٩٨٩/٢/١٨

الحسين بن طلال

وزير النقل والاتصالات	نائب رئيس الوزراء	نائب رئيس الوزراء	رئيس الوزراء
المهندس خالد الحاج حسن	وزير الخارجية	وزير التربية والتعليم	وزير الدفاع
وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية	وزير العمل	وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة	وزير الزراعة والثروة السمكية
د. الشيخ عبدالعزيز الفياض	مروان دودين	مروان الحبود	مروان القاسم
وزير الاعلام	وزير الطاقة والوقود المعدنية	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء	وزير المالية
د. هاني الخصاونه	د. هشام الخطيب	عبد السلام كنعان	د. حنا عوده
وزير التخطيط	وزير العدل	وزير المياه والري	وزير التعليم العالي
د. طاهر كنعان	رياض الشكحه	المهندس احمد دخقان	د. ناصر الدين الاسد
وزير الشباب	وزير الاشغال العامة والاسكان	وزير الداخلية ووزير الصناعة والتجارة بالوكالة	رجائي الدجاني
د. عوض خليفات	المهندس شفيق الزوايده	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء	وزير الثقافة والاثاث القومي
وزير السياحة	وزير التنمية الاجتماعية	وزير الترميم	وزير التراث القومي
د. نبال حكيم	د. نوال طوقان	د. فايز الطراونه	د. محمد الحوري

اتفاقية

تأسيس مجلس التعاون العربي

ببغداد في ١٠ رجب لسنة ١٤٠٩ هجرية
الموافق ١٦ شباط / فبراير ١٩٨٩ ميلادية

بسم الله الرحمن الرحيم

لما كانت الأمة العربية ذات تراث حضاري غني وعريق وذات دور كبير في بناء صرح الحضارة الانسانية، تتطلع بعينها تطلعا مشروعا وقويا الى التعاون والتضامن والعمل المشترك في الميادين كافة، يحفزها الى ذلك شعورها العميق بالوحدة والرغبة في تأكيد مقوماتها القومية الراسخة عبر العصور وهويتها الحضارية المتميزة وحماية أمنها وخدمة مصالحها المشروعة وسحبها الحثيث نحو التقدم والرفي وتعزيز دورها الايجابي البناء في العالم في خدمة قضايا السلم والامن والتقدم والتعاون المتكافئ بين الشعوب العالم.

ولأن الأمة العربية قد خاضت في العصر الحديث تجارب عدة في العمل المشترك والتعاون والتضامن وحقت بعض اشكال الوحدة واكتسبت في ذلك الدروس الغنية من الجوانب الايجابية والسلبية لتلك التجارب.

ولما كان في مقدمة هذه الدروس التعاون في ميادين انشاء البنى الارتكازية التي تعزز الصلات الروحية والثقافية والمعملية بأشكالها كافة بين مواطني الدول العربية، ذلك التعاون الذي يحتل المكانة الاولى في أي مسمى جاد ومستمر ومتواصل للعمل العربي المشترك ويخلق الاسس المتينة والعملية للرفي به الى الدرجات العليا والأفاق الرحبة باتجاه الهدف الاسمي للأمة العربية في الوحدة وفق ما تتيحه الظروف والامكانيات العملية.

ولأن هذا الاتجاه الواقعي البناء ينسجم مع الاتجاهات العالمية المعاصرة الرامية الى خلق تجمعات اقتصادية توفر للدول التنمية اليها ظروف افضل لحماية مصالحها وتحقيق التنمية والتقدم الاقتصادي فيها.

وايماناً بأن التعاون بين الدول العربية في هذه الميادين يكتسب أهمية خاصة بسبب التهديدات التي تعرض لها الامن القومي العربي وما يزال، وهي تهديدات ذات طبيعة أمنية وسياسية واقتصادية وحضارية.

وانطلاقاً من حقيقة ان سيادة الامن والسلام والاستقرار في المنطقة بأسرها تتطلب تعزيز الوعي العربي بوحدة الامن القومي ووحدة متطلباته وشروطه وترسيخه بالتعاون العملي والتنسيق والتضامن.

ونظراً لما يجمع المملكة الأردنية الهاشمية والجمهورية العراقية والجمهورية مصر العربية والجمهورية العربية اليمنية من ظروف متشابهة في مجالات عدة وايماناً من هذه الدول بالمبادئ والقيم المشار اليها، وتعبيراً عن رغبتها العميقة في إيجاد السبل المعملية والواقعية لتعزيز صيغ التعاون وتطويره والارتقاء به بعلمنا استمرينا سنوات عدة فأعطينا ثماراً مهمة في اطار الظروف والامكانيات المتوافرة في كل مرحلة وصولاً به الى اعل مستويات التضامن والعمل المشترك.

واهتداء بما ورد في ميثاق جامعة الدول العربية الذي اجاز للدول الراغبة في تحقيق تعاون أوثق وروابط أقوى ان تعقد من الاتفاقات ما يحقق هذه الأغراض.

وبناء على ما تم الاتفاق عليه في الاجتماع التاريخي الذي عقد في بغداد بين صاحب الجلالة الملك الحسين بن طلال ملك المملكة الأردنية الهاشمية وصاحب السيادة صدام حسين رئيس الجمهورية العراقية وصاحب السيادة محمد حسني مبارك رئيس جمهورية مصر العربية وصاحب السيادة العقيد علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية العربية اليمنية للفترة من ٩ الى ١٠ رجب لسنة ١٤٠٩ هجرية، الموافق ١٥ الى ١٦ شباط / فبراير ١٩٨٩ ميلادية فقد تقرر على بركة الله تأسيس مجلس التعاون العربي وذلك وفقاً لما يلي :

المادة الأولى

يؤسس مجلس التعاون العربي من المملكة الاردنية الهاشمية والجمهورية العراقية وجمهورية مصر العربية والجمهورية العربية اليمنية وفق الاحكام الواردة في هذه الاتفاقية. ويعد المجلس احد تنظيمات الامة العربية يتمسك بميثاق جامعة الدول العربية وينعاهد النفع المشترك والتعاون الاقتصادي والمؤسسات والمنظمات المنبثقة عن جامعة الدول العربية ويقم علاقات تعاون مع التجمعات الاقليمية العربية والدولية.

المادة الثانية

يهدف مجلس التعاون العربي الى :

١. تحقيق أعلى مستويات التنسيق والتعاون والتكامل والتضامن بين الدول الاعضاء والارتقاء بها تدريجياً وفق الظروف والامكانات والخبرات.
٢. تحقيق التكامل الاقتصادي تدريجياً وذلك بتنسيق السياسات على مستوى قطاعات الانتاج المختلفة والعمل على التنسيق بين خطط التنمية في الدول الاعضاء مع الأخذ في الاعتبار درجات النمو والاوضاع والظروف الاقتصادية التي تمر بها الدول الاعضاء في الانتقال بين المراحل المختلفة، وتحقيق ذلك التكامل والتنسيق في المجالات التالية بخاصة :
 - أ. الاقتصادية والمالية .
 - ب. الصناعية والزراعية .
 - ج. النقل والمواصلات والاتصالات.
 - د. التعلم والثقافة والاعلام والبحث العلمي والتكنولوجيا.
 - هـ. الشؤون الاجتماعية والصحية والسياحية.
 - و. تنظيم العمل والتنقل والاقامة.
٣. تشجيع الاستثمارات والمشاريع المشتركة والتعاون الاقتصادي بين القطاعات العامة والخاصة والتعاونية والمختلطة.
٤. السعي الى قيام سوق مشتركة بين الدول الاعضاء وصولاً الى السوق العربية المشتركة والوحدة الاقتصادية العربية.
٥. توثيق الروابط والاواصر بين مواطني الدول الاعضاء في جميع المجالات.
٦. تعزيز العمل العربي المشترك وتطويره بما يوثق الروابط العربية.

المادة الثالثة

يعمل المجلس على تحقيق اهدافه عن طريق الخطط والاجراءات العملية بما في ذلك النظر في ما يمكن اصداره او تكليفه او ترحيده من التشريعات في مختلف المجالات.

المادة الرابعة

١. تكون العضوية في المجلس مفتوحة لكل دولة عربية ترغب في الانضمام اليه.
٢. تتم الموافقة على الانضمام الى المجلس باجماع الدول الاعضاء.

المادة الخامسة

١. يتكون المجلس من التشكيلات التالية :
١. الهيئة العليا

٢. الهيئة الوزارية .
٣. الامانة العامة .

المادة السادسة

تتألف الهيئة العليا من رؤساء الدول الاعضاء وهي اعل سلطة في المجلس.

المادة السابعة

تختص الهيئة العليا بما يأتي :-

١. رسم السياسات العليا للمجلس.
٢. اتخاذ القرارات اللازمة بشأن التوصيات التي ترفعها الهيئة الوزارية.
٣. تكليف الهيئة الوزارية بأي مسألة تدخل في اختصاص المجلس واعماله.
٤. اقرار قواعد اجراءات عمل المجلس وتعديلاتها.
٥. تعيين الامين العام للمجلس.
٦. قبول انضمام الاعضاء الجدد.
٧. تعديل اتفاقية تأسيس المجلس.
٨. متابعة التقدم في تنفيذ اجراءات التنسيق والتعاون والتكامل التي تم الاتفاق عليها.
٩. احداث تشكيلات اخرى ولجان دائمة عند الاقتضاء.

المادة الثامنة

١. تعقد الهيئة العليا اجتماعاً اعتيادياً مرة كل عام في احدى الدول الاعضاء بصورة دورية ويرأس الهيئة العليا رئيس الدولة المضيئة لدورة سنوية كاملة.
٢. يجوز عقد اجتماعات استثنائية بدعوة من رئيس الهيئة العليا او باقتراح من احدى الدول الاعضاء مؤيد من دولة اخرى على الاقل. وتعقد الاجتماعات الاستثنائية في الدولة التي يتولى رئيسها رئاسة الهيئة العليا.
٣. يجوز عقد اجتماعات خاصة باتفاق رؤساء الدول الاعضاء في اي عاصمة او مدينة من عواصم او مدن الدول الاعضاء ولا يفرض عقد هذه الاجتماعات القواعد المتعلقة برئاسة الهيئة العليا.
٤. يعد انعقاد اجتماعات الهيئة العليا صحيحاً بحضور أغلبية الدول الاعضاء.

المادة التاسعة

تتألف الهيئة الوزارية من رؤساء الحكومات في الدول الاعضاء او من يقوم مقامهم.

المادة العاشرة

١. تختص الهيئة الوزارية بما يلي :-
٢. دراسة الشؤون والقضايا المتعلقة بالمسائل التي يختص بها المجلس.
٣. رفع الخطط والمقترحات والتوصيات التي تتعلق بتحقيق اهداف المجلس الى الهيئة العليا.
٤. اتخاذ الاجراءات العملية اللازمة لتنفيذ قرارات الهيئة العليا.
٥. دراسة اي قضية تتعلق بشؤون التعاون بما في ذلك احوالها الى لجان متخصصة مؤقتة عند الاقتضاء لدراستها وتقديم المقترحات المناسبة بشأنها.
٥. اعداد قواعد اجراءات عمل المجلس ورفعها الى الهيئة العليا لاقرارها، واقتراح تعديلها عند الاقتضاء.

هكذا من الأهل

- ٠٦ اقرار وتعديل الانظمة الادارية والمالية للأمانة العامة.
- ٠٧ النظر في تقارير الأمين العام المتعلقة بعمل المجلس.
- ٠٨ مناقشة وقرار موازنة الامانة العامة والموازنة على حساباتها الختامية والوضع الاداري والمالي للامانة العامة.
- ٠٩ تشكيل لجان مؤقتة يقتضيها عمل المجلس.
- ٠١٠ اعداد مشروع جدول اعمال الهيئة العليا.

المادة الحادية عشرة

- ٠١ تعقد الهيئة الوزارية اجتماعاً اعتبارياً كل ستة اشهر في الدولة التي تتولى رئاسة الهيئة العليا، ويرأس الهيئة الوزارية رئيس الحكومة او من يقوم مقامه في تلك الدولة.
- ٠٢ يجوز عقد اجتماعات استثنائية بدعوة من رئيس الهيئة الوزارية او باقتراح من احدى الدول الاعضاء مؤيد من دولة اخرى على الاقل، وتعقد الاجتماعات الاستثنائية في الدولة التي تتولى الرئاسة.
- ٠٣ يعد انعقاد اجتماعات الهيئة الوزارية صحيحاً بحضور اغلبية الدول الاعضاء.

المادة الثانية عشرة

تسمى الدول الاعضاء في جميع تشكيلات المجلس عند اتخاذ القرارات الى تحقيق الاجماع والتوافق بينها. وعند تعذر ذلك تتخذ القرارات بأغلبية الدول الاعضاء وتكون القرارات ملزمة للجميع. اما القرارات المتعلقة بالعضوية وتعديل اتفاقية تأسيس المجلس فتكون بالاجماع.

المادة الثالثة عشرة

- ٠١ يكون للمجلس امانة عامة مقرها (عمان) يرأسها امين عام وتضم عدداً من الموظفين حسب الحاجة.
- ٠٢ تعين الهيئة العليا الامين العام من بين مواطني دول المجلس على اساس الكفاءة الشخصية والايمان باهداف المجلس، ويكون التعيين لمدة سنتين قابلة للتجديد مرتين على الاكثر.
- ٠٣ يعين موظفو الامانة العامة من مواطني الدول الاعضاء على اساس الكفاءة الشخصية والايمان باهداف المجلس.
- ٠٤ يتمتع الامين العام والموظفون الرئيسيون للامانة العامة بالحصانات والامتيازات والتسهيلات اللازمة لتمكينهم من اداء واجباتهم في دولة المقر والدول الاعضاء.

المادة الرابعة عشرة

- ٠١ الامين العام هو الرئيس التنفيذي للامانة العامة للمجلس ويكون مسؤولاً مباشرة امام الهيئة الوزارية عن جميع اعمال الامانة العامة وحسن سيرها.
- ٠٢ يتولى الامين العام المهام التالية:-
 - أ. متابعة تنفيذ قرارات الهيئة العليا وقرارات الهيئة الوزارية.
 - ب. اعداد التقارير اللازمة عن عمل المجلس لعرضها على الهيئة الوزارية والهيئة العليا.
 - ج. اعداد مشروع جدول اعمال الهيئة الوزارية.
 - د. اعداد مشروع الموازنة والحسابات الختامية للمجلس.
 - هـ. اقتراح الانظمة الادارية والمالية للامانة العامة وتقديمها الى الهيئة الوزارية.
 - و. تعيين موظفي الامانة العامة وانهاء خدماتهم.
 - ز. اي مهام اخرى توكل اليه من الهيئة العليا او الهيئة الوزارية.

المادة الخامسة عشرة

تعقد اتفاقية مقر للامانة العامة بين دولة المقر والامين العام نيابة عن المجلس وذلك بعد اقرار الاتفاقية عن الهيئة الوزارية.

المادة السادسة عشرة

للامانة العامة موازنة سنوية تساهم فيها الدول الاعضاء بالتساوي.

المادة السابعة عشرة

- ٠١ تسري هذه الاتفاقية وتصبح نافذة المفعول من تاريخ التصديق عليها من الدول الموقعة وفق الاجراءات الدستورية النافذة وايداع وثائق التصديق لدى وزارة خارجية المملكة الاردنية الهاشمية باعتبارها دولة مقر الامانة العامة.
- ٠٢ تسري هذه الاتفاقية على الدول التي تنضم الى عضوية المجلس وفق احكام المادة الرابعة من تاريخ ايداع وثيقة انضمامها لدى الامانة العامة للمجلس.
- ٠٣ يتم تعديل هذه الاتفاقية بقرار تتخذه الهيئة العليا بالاجماع ويصبح التعديل نافذ المفعول من تاريخ التصديق عليه من الدول الاعضاء وفق الاجراءات الدستورية النافذة وايداع وثائق التصديق لدى الامانة العامة للمجلس.
- ٠٤ تقوم دولة مقر الامانة العامة بأيداع نسخة من هذه الاتفاقية لدى جامعة الدول العربية وتسجيلها لدى الامانة العامة للأمم المتحدة.

وقعت في بغداد بتاريخ العاشر من شهر رجب سنة ١٤٠٩ هجرية الموافق لـ ١٦ شباط/فبراير لسنة ١٩٨٩ ميلادية

المفيد علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية العربية اليمنية	محمد حسني مبارك رئيس جمهورية مصر العربية	صدام حسين رئيس الجمهورية العراقية	الحسين بن طلال ملك المملكة الاردنية الهاشمية
--	--	--------------------------------------	--

هكذا من الامم